منظمة دولية تبرز تفشي الفساد في المؤسسات السعودية

التغيير

أبرزت منظمة "Integrity Defence Government" تفشي الفساد في مؤسسات المملكة وتنامي طواهر ذلك في عهد الملك سلمان ونجله محمد.

وقالت المنظمة إن المملكة "تعاني من مؤشرات فساد خطيرة في مؤسساتها الدفاعية، مثل انعدام الشفافية والرقابة في العمليات والشؤون المالية والمشتريات".

ونبهت المنظمة إلى فوائح الفساد الأخيرة لمسؤولي أجهزة أمنية وعسكرية في نظام آل سعود.

وأشارت إلى أن المملكة تحاول التغطية على هذه الفوائح التي ذاع صيتها من خلال الإعلان عن توقيف بعض

لكن المنظمة الدولية أكدت أن الفساد منتشر في المؤسسات الدفاعية للمملكة بشكل كبير وواسع.

ونوهت إلى أن المملكة تفقد مبالغ مالية طائلة بسبب هذه المؤشرات من خلال الرشاوى واستغلال النفوذ والاختلاس.

ويتوالى الإعلان عن اعتقالات على خلفية مكافحة الفساد في المملكة دون تقديم أي تفاصيل تقنع المواطنين في المملكة ما يثير شبهات اقتصار الحملة على الدعاية.

ويبرز مراقبون ونشطاء أن محمد بن سلمان يتعمد الترويج لحملات مستمرة لمكافحة الفساد بغرض التغطية على ممارساته وحدة الفساد الهائل في عهده.

ويبرز هؤلاء أن بن سلمان يعتقل الموظفين والعسكريين بتهم الفساد، فيما هو في الواقع أكبر فاسد في تاريخ المملكة.

إذ في عهده وصل الاحتياطي الأجنبي إلى أدنى مستوياته، وارتفع الدين العام إلى أعلى مستوياته، وارتفعت الأسعار وازدادت الضرائب.

يضاف إلى ذلك الأموال التي أنفقها محمد بن سلمان على شهواته الشخصية وشراء النفوذ لدعم مكانته داخليا وإقليميا دون اعتبار لمصلحة الشعب.

وفي الساعات الأخيرة أعلنت المملكة عن اعتقال 207 موظفين في حوالي 12 وزارة حكومية بتهمة الفساد المالي والإداري في أحدث حملة قامت بها هيئة مكافحة الفساد.

وروجت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة المعروفة باسم "نزاهة" عن الاعتقالات في ساعة متأخرة من مساء الثلاثاء دون أن يتم الكشف عن أسماء المعتقلين أو مناصبهم، كما لم يتضح متى تم إلقاء القبض عليهم بتهمة الفساد المالي والإداري.

وروج محمد بن سلمان لإطلاق "حملة التطهير ضد الفساد" في المملكة واستخدامها وسيلة لتعزيز سلطته

بمصادرة 106 مليارات دولار من الأصول والحسابات البنكية.

ولطالما اشتكى المواطنون من الفساد المستشري في الحكومة ومن تبيد الأموال العامة والفساد المالي والإداري أو إساءة استخدامها من قبل من هم في السلطة.

وقالت "نزاهة" إنه تم التحقيق مع أكثر من 460 شخصًا في هذه الجولة الأخيرة، ونتيجة لذلك، تم احتجاز 207 مواطنين ومقيمين بسبب مزاعم بالفساد وإساءة استخدام السلطة والاحتيال.

وأضافت أن المتهمين سيحاولون للمحاكمة ينحدرون من الحرس الوطني ومجموعة من الوزارات، بما في ذلك الدفاع والداخلية والصحة والعدل، من بين أمور أخرى.

وفي نيسان/أبريل الماضي، قالت اللجنة نفسها إن 176 شخصًا من مختلف أنحاء القطاع العام اعتقلوا بالمثل بتهمة الفساد المالي والإداري.

وفي أواخر عام 2017، استهدف محمد بن سلمان أكثر من 300 من الأمراء والشخصيات العامة ورجال الأعمال الذين يمثلون معًا هيكل النخبة الذي يحيط بأسرة آل سعود الحاكمة وشبكات المحسوبية الواسعة.

وبطريقة غير مسبوقه في ذلك العام، اعتقلت قواته أقوى الشخصيات في البلاد واحتجزتهم بمعزل عن العالم الخارجي في فندق ريتز كارلتون الفخم في الرياض لأسابيع وحتى شهور.

ونُقل العديد منهم فيما بعد إلى سجون أو غيرها من مرافق الاحتجاز وسط أنباء عن تعرضهم لانتهاكات جسدية.

وبينما لم تؤكد المملكة أسماء المعتقلين، فمن بينهم الملياردير الأمير الوليد بن طلال ورجل الأعمال بكر بن لادن.

وفي العام الماضي، تم عزل اثنين من كبار المسؤولين من مناصبهم وإحالتهم إلى المحاكمة.

وكان من بينهم الفريق فهد بن تركي بن عبد العزيز، الأمير الذي أشرف على العمليات في اليمن، ونجله الأمير عبد العزيز بن فهد بن تركي، الذي كان نائب حاكم منطقة الجوف.